*الْمَصادِرُ النائبةُ عن أفعالها بين الرّفع والنّصب*

*بحث في النحو*

*إعداد/ شادية بيومي حامد*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*shadia@mediu.ws*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في الْمَصادِرُ النائبةُ عن أفعالها بين الرّفع والنّصب.***

*الكلمات المفتاحية: المبرد، المصادر، الاضافة اللفظية*

# ***المقدمة***

معرفة أسس الْمَصادِرُ النائبةُ عن أفعالها بين الرّفع والنّصب، ومعنى الإضافة اللفظية؟ يقول المبرد: ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة؟ لأنَّ التنوين في النية.

1. *المقالة*

ثم يقول -عليه رحمة الله تعالى: بعض المصادر جاءت مفعولات -وانتبه أن تظن أنها جاءت مفعولات بها، فكلمة تذكر على الإطلاق فتقول "المفعول" ماذا تقصد بكلمة المفعول؟ تقصد بها المفعول به، فإن أردت المفعول المطلق أحيانًا يعبر العلماء عنه بالمصدر، فيقولون: منصوب على المصدر، أي: مفعول مطلق، وأحيانًا يعبر العلماء عن ذلك بقولهم: مفعول مطلق، والمفعول له يقولون: لأجله، والمفعول فيه يقولون: مسمى ظرفًا وهكذا، لكن إذا أطلقت فقلت: المفعول، كان ذلك إيذانًا منك بأنه مفعول به؛ لأنه أول المفاعيل كأول الباب. استشهد المبرد بقول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| لقد ألب الواشون إلبًا لبينهم | \* | .... .... .... .... |
| ما للجمال مشيها وئيدًا | \* | أجندلًا يحملن أم حديدا |

ما للجمال تمشي مشيًا وئيدًا كأنها تحمل جندلًا أو تحمل حديدًا ثقيلًا على ظهرها، فهي لا تسرع في مشيها، وما للجمال مشيها وئيدًا، هو بالرفع، ما للجمال مشيها على الابتداء، وما للجمال مشيها على البدلية، وما للجمال مشيها بالنصب على المصدرية، أي: تمشي مشيها وئيدًا، هكذا أنتم تعرفون التخريج.

قال: فترب كما قال: ويل لزيد، يبقى ترب رفع لما فيه ،لا تقول طبعًا: من الدعاء، وإنما لما فيه من معنى الاستقرار، قالوا: وأما قولهم: أفة، وتفة إنَّما تقديره من المصادر: نتنا، ما معنى هذا؟ يذكر المبرد أنهم يقولون كما قالوا: حمدًا، وكما قالوا: شكرًا، وكما قالوا: سلامًا، قالوا: أفّةً وتفّةً، وأفّة مصدر، وتفّة مصدر، ومعناه: النتن، يذكره في (لسان العرب) بأن الأفّة وسخ الآذان، وبأن التفّة وسخ الأظافر، فكأنه ذكره هذه المصادر التي سدت مسدّ أفعالها من باب التقري، يعني: من باب استقراء الكلام، أفّة وتفّة ليصل بها إلى "أفٍّ".

التنوين يكون للتنكير في المبنيات:

كلمة "أفّ" ذكرها منونة؛ لأنها مذكورة في كتاب الله تعالى كذلك، قال الله تعالى: {ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ} [الإسراء: 23] فلا تقل لهما "أفٍّ" الحق: أني رجعت إلى ابن جني في كتاب (الخصائص) في الجزء الثالث، ووجدته قد ذكر في كلمة "أفٍّ" ثماني لغات، يقول ابن جني: وفيها ثماني لغات "أف":

أولًا: تقول: "أفِّ" بدون تنوين وبالكسر.

ثانيًا: تقول: "أفٍّ" بالكسر مع التنوين.

ثالثًا: تقول: "أفَّ لك" و"أفَّ منك" أي: بالفتح بدون تنوين.

رابعًا: تقول: أفٌّ منونًا بالضم.

خامسًا: تقول: "أفُّ" بالبناء على الضم.

سادسًا: تقول: "أفًّا" بالفتح والتنوين.

سابعًا: تقول "أفاي" هكذا؛ لأن العلامة عثمان ابن جني ذكر أن من قال ذلك بناها على "فعلى" ثم أمال، يعني: كأن الأصل "أفاي" على وزن "فعلى" تميل يعني: تنحو بالألف ناحية الياء، فتقول: أفاي، والإمالة كما تعلم لا تكون ياء صريحة، وكذلك اللغة الباقية.

ثامنًا: وهي أف خفيفة بضم الهمزة، وتسكين الفاء ذكر ذلك ابن جني في (الخصائص) وفيها ثماني لغات.

المصادر المثناة نحو "لبيك" و"سعديك":

ينتقل المبرد بعد ذلك إلى "لبيك" و"سعديك" وعنوانها: "المصادر المثناة" وسميت بذلك؛ لأنها ثنيت للمبالغة أي: كأني أناديك، وأنت تلبي لا تلبية واحدة، وإنما تلبي وتقول: إجابة لك بعد إجابة، تلبية لك بعد تلبية، يعني: لا ألبيك مرة واحدة، هذا معنى قول الناس إذا قالوا في الحج: لبيك اللهم لبيك، وهذا معنى قول الناس إذا قال حبيب لحبيب: لبيك لا بد أن يدري معناها، لا بد أن يعلم أنه إذا قال لبيك فهو على استعداد أن يكون خادمًا ما بقي في الحياة، وأنه يقول ذلك مبالغة في الطاعة، فإذا لم يطع فأولى له ألا يقول: لبيك ولا سعديك، وأن يجنب لسانه لفظًا لن يعمل بمقتضاه لبيك وسعديك، وهي منصوبة على المفعول المطلق كما تعلمون، وقد تفرد، وهذا هو الكلام الذي ذكره المبرد في حكم إفرادها فقال: يجوز فيه النصب، ويجوز فيه الرفع؛ أي أنك إذا قلت: لبيك، فلا وجه إلا النصب، وإذا قلت: سعديك إسعادًا بعد إسعاد، وإذا قلت: حنانيك

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أبا منذر أفنيت فاستفت بعضنا | \* | حنانيك بعض الشر أهون من بعض |

حنانيك يعني: تحنانًا بعد تحنان، لكنا وجدنا -بعد أن عرفت ذلك، وأنه لا يجوز فيه إلا النصب- وجدنا أن من هذه المصادر -كحنانيك- ما يجوز أن يأتي مفردًا أي: قال المبرد: يعني يأتي على صيغة الإفراد، فإذا جاءت على صيغة الإفراد يجوز لك فيه الرفع.

وقد وردت هذه اللفظة منصوبة، واستشهد لذلك المبرد بالشاهد من الوافر، حيث قال الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ويمنحها بنو شمج بن جرم | \* | معيزهم حنانك ذا الحنان |

فقال: حنانك، ما قال حنانيك، إذن: جاء لفظ حنان، وهو مصدر "كسبحان" مفردًا يعني غير مثنى، وجاء منصوبًا كأنه مثنى، ويجوز أن يكون مرفوعًا كما قال:

فقالت حنان: ما أتى بك ها هنا؟ أي أمري حنان أجاز الرفع، وجاز كذلك النصب، ولكن بشرط الرفع والنصب يجوزان إذا جاء المصدر كحنان مفردًا غير مثنى، فإذا ثنيّ فلا وجه إلا النصب.

الإضافة اللفظية وصلتها بباب المصادر:

العلاقة التي بين هذه المصادر وبين الإضافة اللفظية يذكرها المبرد في أسلوب جميل جدًّا، يقول لك: ضربًا زيدًا، ويقول لك: ضرب زيد هو يريد أن يبين لنا أن المصدر يكون منصوبًا، وأن الإضافة في "ضرب زيد" كالإضافة اللفظية، ما معنى كالإضافة اللفظية؟ يقول: ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة؟ لأنَّ التنوين في النية، نحو قوله تعالى: {ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ} [الأحقاف: 24] و{ﯲ ﯳ ﯴ} [المائدة: 95] هو وصف للنكرة وتدخل عليه رب كما تدخل على النكرة وجاء بالبيت:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| يا رب غابطنا لو كان يطلبكم | \* | لاقى مباعدة منكم وحرمانا |

دخلت "رب" على غابط، وهو مضاف إلى "نا" الفاعلين، لكنه لم يتعرف؛ لأنَّ رب مختصة بالدخول على النكرات. ما العلاقة بين ذلك وبين "ضربًا زيدًا"؟ يقول: إنَّما أردت "اضرب ضربًا" وكذلك "ضرب زيد" نصبت "الضرب باضرب" ثم أضفته إلى زيد، لما حذف التنوين أي كأن الغرض هو التخفيف كما في الإضافة اللفظية.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ